



جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ادارة المخاطر

دراسة عن شركة لهبستات في عمان, الأردن: نهج ادارة المخاطر

An Applied Study on Lahabstst Company in Amman, Jordan: Risk Management Approach

إعداد الطالبة/

لوجين محمد جميل ابراهيم غوانمة

إشراف/

د. الفيصل عبدالحميد محمد

د. فايز علي الجراد

العام الدراسي:

2024

مقدمة:

في عصر يتسم بالتقدم التكنولوجي السريع والعولمة والمشهد التنظيمي المتطور، برزت إدارة المخاطر كنظام حاسم للمؤسسات التي تسعى جاهدة لتحقيق النمو المستدام والميزة التنافسية. لقد تسارعت وتيرة الابتكار التكنولوجي بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى ظهور فرص غير مسبوقة ومخاطر جديدة. لقد أدت العولمة إلى ترابط الاقتصادات، مما يجعل الشركات أكثر عرضة للصدمات الخارجية، والتوترات الجيوسياسية، واضطرابات سلسلة التوريد. وفي الوقت نفسه، تتطلب البيئة التنظيمية المتطورة من المؤسسات التكيف بشكل مستمر مع القوانين واللوائح الجديدة، مما يزيد من تعقيد الحفاظ على الامتثال.

تمكن الإدارة الفعالة للمخاطر الشركات من توقع التهديدات المحتملة وفهمها ومعالجتها، وبالتالي حماية أصولها وضمان قدرتها على الاستمرار على المدى الطويل. وهو ينطوي على نهج استباقي لتحديد المخاطر قبل أن تتجلى في قضايا خطيرة، مما يسمح للشركات بتنفيذ التدابير التي تخفف من الآثار السلبية. هذا الموقف الاستباقي لا يحمي المنظمة من الخسائر المحتملة فحسب، بل يؤهلها أيضاً للاستفادة من الفرص الناشئة التي قد يتجاهلها المنافسون الأقل استعداداً.

وقد تم التأكيد على أهمية ممارسات إدارة المخاطر القوية من خلال العديد من حالات فشل الشركات والأزمات التي سلطت الضوء على التأثير المدمر للمخاطر غير المدارة. إن الحالات البارزة مثل الأزمة المالية لعام 2008، والتي تعزى جزئياً إلى عدم كفاية تقييم المخاطر وإدارتها داخل القطاع المالي، تعمل بمثابة تذكير صارخ بالعواقب المترتبة على إهمال إدارة المخاطر. وعلى نحو مماثل، تؤكد خروقات البيانات في الشركات الكبرى، والتي تؤدي إلى خسائر مالية هائلة وإلحاق الضرر بسمعتها، على ضرورة وضع استراتيجيات شاملة لإدارة المخاطر في العصر الرقمي.

تشمل إدارة المخاطر مجموعة واسعة من الأنشطة المصممة لتحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف منها عبر مختلف المجالات، بما في ذلك المخاطر المالية والتشغيلية والاستراتيجية والمخاطر المتعلقة بالسمعة. تشمل المخاطر المالية تقلبات السوق ومخاطر الائتمان وقضايا السيولة. تتعلق المخاطر التشغيلية بالاضطرابات في العمليات التجارية، وفشل النظام، وعدم كفاءة سلسلة التوريد. وترتبط المخاطر الاستراتيجية بالوضع التنافسي، وتغيرات السوق، والابتكارات التكنولوجية التي يمكن أن تجعل نماذج الأعمال الحالية قديمة الطراز. تنطوي مخاطر السمعة، التي أصبحت بارزة بشكل متزايد في عصر وسائل التواصل الاجتماعي، على احتمال أن يؤدي التصور العام السلبي إلى الإضرار بمكانة المنظمة وربحياتها.

وضعت المنظمة الدولية للمعايير (ISO) مبادئ توجيهية شاملة بموجب ISO 31000:2018، والتي توفر إطاراً لإدارة المخاطر يمكن تكييفه مع أي منظمة بغض النظر عن الحجم أو الصناعة (ISO, 2018). تؤكد هذه المبادئ التوجيهية على أهمية دمج إدارة المخاطر في ثقافة المنظمة وعمليات صنع القرار. تحدد ISO 31000:2018 مبادئ مثل إنشاء القيمة وحمايتها، وكونها جزءاً لا يتجزأ من العمليات التنظيمية، وكونها جزءاً من عملية صنع القرار، ومعالجة عدم اليقين بشكل صريح، والمنهجية والمنظمة وفي الوقت المناسب.

ومن خلال دمج هذه المبادئ في عملياتها، يمكن للمؤسسات ضمان عدم النظر إلى إدارة المخاطر كوظيفة منفصلة ولكن كجزء لا يتجزأ من إستراتيجيتها وعملياتها. ويضمن هذا النهج الشامل إدراج اعتبارات المخاطر في جميع القرارات الحاسمة، بدءاً من التخطيط الاستراتيجي وحتى العمليات اليومية، وبالتالي تعزيز مرونة المنظمة وقدرتها على

تحقيق أهدافها. ويدعو إطار عمل ISO أيضًا إلى عملية إدارة مخاطر ديناميكية وسريعة الاستجابة، قادرة على التكيف مع مشهد المخاطر المتطور والتحسين المستمر من خلال المراقبة والمراجعة المنتظمة.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فحص ممارسات إدارة المخاطر في LahabStat، مع التركيز على كيفية تعامل الشركة مع المخاطر المحددة المرتبطة بصناعة التكنولوجيا وتحليل البيانات. من خلال تحليل إطار وعمليات واستراتيجيات إدارة المخاطر في LahabStat، يهدف هذا البحث إلى المساهمة في فهم أوسع للإدارة الفعالة للمخاطر في البيئات عالية المخاطر وعالية التقنية..

مشكلة الدراسة:

في قطاع التكنولوجيا وتحليلات البيانات سريع الخطى والمنافس للغاية، تتعرض الشركات باستمرار لمجموعة متنوعة من المخاطر التي يمكن أن تعرض عملياتها وأهدافها الإستراتيجية للخطر. على الرغم من الأهمية الحاسمة لإدارة المخاطر، فإن العديد من المنظمات تكافح من أجل تنفيذ أطر شاملة وفعالة لإدارة المخاطر التي تعالج التحديات الفريدة لهذه الصناعة. شركة LahabStat، وهي شركة رائدة في مجال التكنولوجيا وتحليل البيانات ومقرها في عمان، الأردن، ليست استثناءً.

تواجه LahabStat مجموعة من المخاطر بما في ذلك تهديدات الأمن السيبراني، وانتهاكات البيانات، وقضايا الامتثال التنظيمي، والوتيرة السريعة للتغير التكنولوجي. يمكن أن تؤدي هذه المخاطر، إذا لم يتم إدارتها بشكل صحيح، إلى خسائر مالية كبيرة، واضطرابات تشغيلية، وإلحاق الضرر بالسمعة. علاوة على ذلك، فإن التعقيد والترابط المتزايد لهذه المخاطر يجعل من الضروري على موقع LahabStat أن يتبنى نهجاً شاملاً ومتكاملاً لإدارة المخاطر.

ومع ذلك، هناك نقص في الدراسات التجريبية التي تدرس ممارسات إدارة المخاطر لشركات التكنولوجيا وتحليل البيانات في الشرق الأوسط، وخاصة في الأردن. وتحد هذه الفجوة في الأدبيات من فهم كيفية قيام شركات مثل LahabStat بتحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها في مشهد تكنولوجي سريع التطور. وبالتالي، هناك حاجة ملحة لدراسة وتقييم ممارسات إدارة المخاطر في LahabStat لتحديد نقاط القوة والضعف ومجالات التحسين.

الهدف البحثي الرئيسي لهذه الدراسة هو إجراء تحليل تطبيقي لممارسات إدارة المخاطر في LahabStat، بهدف تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لتعزيز إطار إدارة المخاطر. يهدف هذا البحث إلى سد الفجوة المعرفية الحالية من خلال تقديم رؤى حول استراتيجيات إدارة المخاطر الفعالة والمصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات والتحديات المحددة لصناعة التكنولوجيا وتحليل البيانات في الأردن..

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية

تكمّن أهمية هذه الدراسة في مساهمتها في مجموعة المعرفة الحالية حول ممارسات إدارة المخاطر في قطاع التكنولوجيا وتحليلات البيانات، لا سيما في سياق الشرق الأوسط والأردن. يتناول هذا البحث فجوة حرجية في الأدبيات من خلال تقديم الأدلة التجريبية والرؤى حول استراتيجيات إدارة المخاطر التي تستخدمها شركة LahabStat.

تطوير المعرفة الأكاديمية: ستساهم هذه الدراسة في الخطاب الأكاديمي حول إدارة المخاطر من خلال تقديم فحص تفصيلي للممارسات والتحديات التي تواجهها شركات التكنولوجيا في الأسواق النامية. من خلال تحليل إطار إدارة المخاطر الخاص بـ LahabStat، سيوفر هذا البحث بيانات قيمة خاصة بحالة معينة يمكن أن تفيد النماذج والأطر النظرية في إدارة المخاطر.

- الفهم السياقي: تركز غالبية الأدبيات الحالية المتعلقة بإدارة المخاطر على الاقتصادات المتقدمة، مع وجود دراسات محدودة تتناول التحديات الفريدة التي تواجهها الشركات في الأسواق الناشئة. ستثري هذه الدراسة فهم إدارة المخاطر في سياق قطاع التكنولوجيا في الأردن، مع تسليط الضوء على كيفية تأثير العوامل الإقليمية على ممارسات إدارة المخاطر.

- المساهمات المنهجية: سوف يستخدم البحث نهجا منهجيا قويا لتقييم ممارسات إدارة المخاطر، والجمع بين أساليب جمع البيانات النوعية والكمية. يمكن أن يكون هذا النهج الشامل بمثابة مرجع منهجي للدراسات المستقبلية التي تهدف إلى دراسة إدارة المخاطر في سياقات مماثلة.

- الآثار العملية لإدارة المخاطر: ستقدم نتائج هذه الدراسة توصيات عملية لشركات التكنولوجيا وتحليلات البيانات التي تهدف إلى تعزيز أطر إدارة المخاطر الخاصة بها. ومن خلال تحديد أفضل الممارسات ومجالات التحسين، سيوفر هذا البحث رؤى قابلة للتنفيذ يمكن تطبيقها مباشرة لتحسين المرونة التنظيمية واستراتيجيات تخفيف المخاطر.

- رؤى سياسية وتنظيمية: يمكن لرؤى الدراسة أن تطلع صانعي السياسات والجهات التنظيمية على الوضع الحالي لممارسات إدارة المخاطر في قطاع التكنولوجيا في الأردن. يمكن لهذا الفهم أن يوجه تطوير السياسات واللوائح الداعمة التي تعزز ثقافة إدارة المخاطر القوية في جميع أنحاء الصناعة.

فإن الأهمية العلمية لهذه الدراسة متعددة الأوجه، وتشمل المساهمات في المعرفة الأكاديمية، والفهم السياقي، والتقدم المنهجي، والتطبيقات العملية، ورؤى السياسات. من خلال دراسة ممارسات إدارة المخاطر في LahabStat، يهدف هذا

البحث إلى توفير فهم شامل لكيفية تعامل شركات التكنولوجيا في الأردن مع المخاطر وتخفيفها، مما يساهم في النهاية في مجال إدارة المخاطر بشكل اوسع.

الأهمية العملية

وتمتد الأهمية العملية لهذه الدراسة إلى ما هو أبعد من المساهمات الأكاديمية، حيث تقدم فوائد ملموسة لممارسي الصناعة والشركات وواضعي السياسات. ومن خلال التركيز على التطبيق الواقعي لممارسات إدارة المخاطر في LahabStat، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى واستراتيجيات قابلة للتنفيذ يمكنها تعزيز أطر إدارة المخاطر في المنظمات المماثلة.

أولاً، من خلال تحديد وتحليل المخاطر المحددة التي يواجهها LahabStat، ستزود الدراسة الشركة برؤى تفصيلية حول مشهد المخاطر الخاص بها. يمكن استخدام هذه المعلومات لتعزيز ممارسات إدارة المخاطر الحالية في LahabStat، مما يضمن أن الشركة مستعدة بشكل أفضل لتوقع التهديدات المحتملة والتخفيف منها والاستجابة لها. إن فهم هذه المخاطر سيساعد LahabStat على تعزيز مرونته التنظيمية، مما يجعله أكثر مهارة في التعامل مع الاضطرابات.

ثانياً، سيحدد البحث الاستراتيجيات الفعالة لإدارة المخاطر التي يمكن أن تتبناها شركات التكنولوجيا وتحليل البيانات الأخرى في المنطقة. ومن خلال تسليط الضوء على أفضل الممارسات والتقنيات الناجحة لتخفيف المخاطر، يمكن للدراسة أن تكون بمثابة دليل عملي لأقران الصناعة الذين يسعون إلى تحسين عمليات إدارة المخاطر لديهم. سيؤدي نشر أفضل الممارسات إلى تعزيز مستوى أعلى لإدارة المخاطر في جميع أنحاء الصناعة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج هذه الدراسة ستزود إدارة LahabStat بالمعرفة اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بإدارة المخاطر. إن فهم ملف تعريف مخاطر الشركة وفعالية الاستراتيجيات الحالية سيمكن القادة من تخصيص

الموارد بشكل أكثر كفاءة، وتحديد أولويات المخاطر الحرجة، وتنفيذ تدابير استباقية. ومن شأن اتخاذ القرار الاستراتيجي هذا أن يعزز قدرة الشركة على تحقيق أهدافها مع إدارة الجوانب السلبية المحتملة.

علاوة على ذلك، يمكن استخدام رؤى هذه الدراسة لتطوير برامج تدريبية موجهة لموظفي LahabStat، وتعزيز وعيهم وفهمهم لمبادئ إدارة المخاطر. ومن خلال بناء القدرات الداخلية، يمكن للشركة تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر والتأكد من أن جميع الموظفين مجهزون للمساهمة في جهود إدارة المخاطر في المنظمة. سيؤدي هذا التحول الثقافي نحو إدارة المخاطر الاستباقية إلى دمج هذه الممارسات في العمليات اليومية للشركة.

وسيزود البحث أيضًا LahabStat بتقييم شامل لإطار إدارة المخاطر الخاص به، وتحديد نقاط القوة والضعف ومجالات التحسين. يمكن استخدام هذه التعليقات لتحسين وتعزيز سياسات وإجراءات وأدوات إدارة المخاطر في الشركة، مما يضمن توافقها مع أفضل الممارسات ومعايير الصناعة. وستؤدي هذه التحسينات إلى استراتيجيات أكثر قوة وفعالية لإدارة المخاطر.

علاوة على ذلك، يمكن لنتائج الدراسة أن تطلع صانعي السياسات والهيئات التنظيمية على الوضع الحالي لممارسات إدارة المخاطر في قطاع التكنولوجيا في الأردن. يمكن لهذه المعرفة أن توجه تطوير اللوائح والسياسات التي تدعم ممارسات إدارة المخاطر القوية، مما يضمن امتثال الشركات للمتطلبات القانونية مع إدارة مخاطرها بشكل فعال. سيؤدي تطوير السياسات المستنيرة إلى خلق بيئة تنظيمية أكثر دعمًا للشركات العاملة في هذا القطاع.

وأخيرًا، من خلال إظهار الالتزام بالإدارة الفعالة للمخاطر، يمكن لشركة LahabStat تعزيز ثقة أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين والعملاء والشركاء. يمكن لممارسات إدارة المخاطر الشفافة والقوية أن تحسن سمعة الشركة،

وتجذب الاستثمار، وتعزز العلاقات التجارية. سوف يساهم تعزيز ثقة أصحاب المصلحة في نجاح واستدامة LahabStat على المدى الطويل.

في الختام، تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في قدرتها على تقديم توصيات قابلة للتنفيذ من شأنها تعزيز ممارسات إدارة المخاطر في شركة LahabStat والشركات المماثلة. ومن خلال تقديم تحليل مفصل لإطار إدارة المخاطر في LahabStat، يهدف البحث إلى المساهمة في تطوير منظمات مرنة ومجهزة جيداً وقادرة على التغلب على تعقيدات بيئة الأعمال الحديثة.

أهداف الدراسة:

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو فحص وتقييم ممارسات إدارة المخاطر في شركة LahabStat، الشركة الرائدة في مجال التكنولوجيا وتحليل البيانات في عمان، الأردن. تهدف الدراسة إلى تحديد نقاط القوة والضعف وفرص التحسين في إطار إدارة المخاطر الحالي في LahabStat.

في البداية، تسعى الدراسة إلى تحديد وتصنيف المخاطر الأساسية التي تواجهها شركة LahabStat في عملياتها، بما في ذلك المخاطر المالية والتشغيلية والاستراتيجية والمخاطر المتعلقة بالسمعة. يتضمن ذلك فهم الطبيعة المحددة لهذه المخاطر ومصادرها في سياق صناعة التكنولوجيا وتحليلات البيانات.

علاوة على ذلك، تهدف الدراسة إلى تقييم فعالية إطار إدارة المخاطر الحالي في LahabStat. يتضمن ذلك تقييم العمليات والسياسات والأدوات الموجودة حاليًا لإدارة المخاطر المحددة والتخفيف منها. ومن خلال القيام بذلك، ستوفر الدراسة رؤى حول مدى استعداد الشركة للتعامل مع التهديدات المختلفة.

الهدف الرئيسي الآخر هو تقييم الاستراتيجيات والتدابير التي يستخدمها LahabStat للتخفيف من المخاطر والاستجابة

لها. ويتضمن ذلك تحليل مدى كفاية وفعالية هذه الاستراتيجيات في الحد من تأثير التهديدات المحتملة. وستبحث

الدراسة ما إذا كانت هذه التدابير كافية وفعالة في حماية مصالح الشركة.

وتهدف الدراسة أيضًا إلى تحليل مدى توافق ممارسات إدارة المخاطر في LahabStat مع المعايير الدولية وأفضل

الممارسات، مثل تلك الموضحة في ISO 31000:2018. ومن خلال مقارنة ممارسات LahabStat مع معايير الصناعة

المعترف بها، ستسلط الدراسة الضوء على مجالات الامتثال والمجالات التي تحتاج إلى تحسين.

ويعد تحديد الثغرات ومجالات التحسين هدفًا حاسمًا آخر. ستحدد الدراسة نقاط الضعف في إطار إدارة المخاطر

الحالي في LahabStat وتقتراح تحسينات عملية. وتهدف هذه التوصيات إلى تعزيز قدرات الشركة على إدارة المخاطر.

بالإضافة إلى ذلك، ستقدم الدراسة توصيات قابلة للتنفيذ إلى LahabStat لتحسين إطار إدارة المخاطر الخاص بها.

وسيتم تصميم هذه التوصيات، بناءً على نتائج التقييم، لتعزيز قدرة الشركة على إدارة المخاطر بفعالية.

وأخيرًا، تهدف الدراسة إلى المساهمة في المعرفة الأكاديمية والمهنية حول ممارسات إدارة المخاطر في قطاع التكنولوجيا

وتحليلات البيانات في الأردن. ومن خلال تقديم رؤى يمكن أن تكون مفيدة للشركات الأخرى وأصحاب المصلحة في

الصناعة، تسعى الدراسة إلى تعزيز ممارسات أفضل لإدارة المخاطر عبر القطاع.

ومن خلال تحقيق هذه الأهداف، تهدف الدراسة إلى تعزيز قدرات LahabStat في إدارة المخاطر وتقديم نموذج لشركات

التكنولوجيا الأخرى في سياقات مماثلة لتحسين ممارسات إدارة المخاطر الخاصة بها..

تساؤلات الدراسة

تهدف الدراسة إلى معالجة الأسئلة الرئيسية التالية لتحقيق أهدافها وتوفير فهم شامل لممارسات إدارة المخاطر في LahabStat:

1. ما هي المخاطر الأساسية التي تواجهها مؤسسة LahabStat في عملياتها؟
2. ما مدى فعالية إطار إدارة المخاطر الحالي في LahabStat؟
3. ما هي الاستراتيجيات والتدابير التي يستخدمها LahabStat للتخفيف من المخاطر والاستجابة لها؟
4. إلى أي مدى تتوافق ممارسات إدارة المخاطر في LahabStat مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، مثل ISO 31000:2018؟
5. ما هي الفجوات ومجالات التحسين في إطار إدارة المخاطر في LahabStat؟
6. ما هي التوصيات القابلة للتنفيذ التي يمكن تقديمها إلى LahabStat لتحسين إطار إدارة المخاطر؟
7. كيف يمكن أن تساهم نتائج هذه الدراسة في فهم أوسع لممارسات إدارة المخاطر في قطاع التكنولوجيا وتحليلات البيانات في الأردن؟

فروض الدراسة:

وترتكز الدراسة على الفرضيات التالية والتي صيغت في ضوء أهداف وتساؤلات البحث:

- H1: يواجه LahabStat مخاطر مالية وتشغيلية واستراتيجية ومخاطر كبيرة في عملياته.
- H2: يعتبر إطار إدارة المخاطر الحالي في LahabStat فعالاً في تحديد وتخفيف المخاطر الأساسية التي تواجهها الشركة.
- H3: تعتبر استراتيجيات وتدابير تخفيف المخاطر التي يستخدمها LahabStat كافية وفعالة في الحد من تأثير التهديدات المحتملة.
- H4: تتوافق ممارسات إدارة المخاطر في LahabStat مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، مثل ISO 31000:2018.
- H5: هناك فجوات ومجالات يمكن تحديدها للتحسين في إطار إدارة المخاطر الحالي في LahabStat.
- H6: سيؤدي تنفيذ التحسينات الموصى بها إلى تعزيز قدرات LahabStat في إدارة المخاطر بشكل كبير.
- H7: ستوفر نتائج هذه الدراسة رؤى قيمة يمكن تطبيقها لتحسين ممارسات إدارة المخاطر في قطاع التكنولوجيا وتحليل البيانات في الأردن.

الدراسة الأولى: العوامل المؤثرة على إدارة المخاطر في الشركات الصناعية في الأردن

الدراسة التي أجراها أبو كويك وآخرون. (2023) يبحث في العوامل الحاسمة التي تؤثر على إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الأردنية باستخدام المنهج الكمي. تم توزيع استبيانات منظمة على كبار المديرين في مختلف الشركات الصناعية في الأردن لجمع البيانات، والتي تم تحليلها بعد ذلك باستخدام أدوات إحصائية مثل اختبارات كيندال ومان ويتني، ومؤشر الأهمية النسبية (RII)، وتحليل العوامل الاستكشافية (EFA). وتشمل العوامل الرئيسية التي تم تحديدها المرنة في البيئة الاقتصادية، وخصائص الشركة، وجودة التدقيق الخارجي، واللوائح الحكومية، والإدارة العليا وأدوار مجلس الإدارة، والهيكل التنظيمي، وفعالية التدقيق الداخلي، والثقة والتواصل، وكفاءة الموارد البشرية والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات، وثقافة الشركة. وتشير النتائج إلى أن جميع هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على إدارة المخاطر، مع عدم وجود اختلافات كبيرة في الآراء بين الإدارة العليا والإدارة الدنيا فيما يتعلق بأهميتها. وتؤكد الدراسة على الحاجة إلى تحسين القدرة على التكيف، وتعزيز الحوكمة، وتعزيز الاتصال والتدريب لتعزيز فعالية إدارة المخاطر. تقدم هذه الأفكار توصيات قابلة للتنفيذ لصناع القرار في الشركات الصناعية الأردنية لدمج هذه العوامل في استراتيجيات إدارة المخاطر، مما يعزز في نهاية المطاف الاستقرار والأداء العام للشركات الصناعية في المنطقة. هذا الإطار الشامل الذي قدمه أبو كويك وآخرون. (2023) يؤكد على الطبيعة المتعددة الأوجه لإدارة المخاطر ودورها الحاسم في النجاح التنظيمي..

الدراسة 2: فعالية أنظمة المحاسبة الإدارية، وعدم اليقين البيئي المتصور، وإدارة المخاطر المؤسسية: أدلة من الأردن

تستكشف الدراسة التي أجراها أبو عفيفة وصالح (2021) العلاقة بين فعالية أنظمة المحاسبة الإدارية (MASE) وإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) داخل الشركات الأردنية باستخدام تصميم البحث الكمي. وقد تم توزيع استبيانات لجمع البيانات من الشركات المدرجة في بورصة عمان، تشمل قطاعات متنوعة لضمان عينة تمثيلية. يهدف البحث إلى دراسة العلاقة المباشرة بين MASE وERM والتأثيرات المعتدلة لعدم اليقين البيئي المتصور (PEU) على إدارة المخاطر المؤسسية.

حددت الدراسة العديد من الخصائص المعلوماتية الرئيسية لـ MASE التي تؤثر على إدارة المخاطر المؤسسية، بما في ذلك اتساع النطاق والتجميع والتكامل، والتي أظهرت جميعها علاقة إيجابية مع إدارة المخاطر المؤسسية. ومع ذلك، فإن خاصية التوقيت المناسب لم يكن لها علاقة سلبية كبيرة مع إدارة المخاطر المؤسسية. علاوة على ذلك، كشف البحث أن المستويات الأعلى من حسن التوقيت والتجميع، بالإضافة إلى زيادة عدم اليقين المتصور لدى المنافسين، تعزز بشكل كبير تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية. تم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام أدوات مختلفة لضمان نتائج قوية. استخدم الباحثون تحليل الانحدار لدراسة العلاقات بين المتغيرات وتقييم آثار تفاعل PEU على إدارة المخاطر المؤسسية. وتشير النتائج إلى أن أنظمة المحاسبة الإدارية المتطورة تساهم في تحسين جودة المعلومات والتحكم فيها، وهو أمر بالغ الأهمية لممارسات إدارة المخاطر الفعالة. تمكن هذه الأنظمة الشركات من التغلب على حالات عدم اليقين البيئي بشكل أكثر فعالية وتعزيز قدراتها على إدارة المخاطر. وتؤكد الدراسة على أهمية اعتماد أنظمة المحاسبة الإدارية المتقدمة في الشركات الأردنية لتحسين ممارساتها في إدارة المخاطر. ومن خلال تنفيذ هذه الأنظمة، يمكن للشركات تعزيز قدرتها على إدارة المخاطر، وتحسين عمليات صنع القرار، وتحقيق أداء تنظيمي أفضل ومرونة في نهاية المطاف. يوصي المؤلفون بأن تركز الشركات على دمج أنظمة محاسبية شاملة ومتطورة لدعم استراتيجيات إدارة المخاطر الخاصة بها، وبالتالي تعزيز بيئة أعمال أكثر قوة وتكيفاً. يقدم هذا البحث رؤية قيمة لصانعي السياسات وقادة الأعمال في الأردن، ويسلط الضوء على الدور الحاسم لأنظمة المحاسبة الإدارية في تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية. وتؤكد النتائج الحاجة إلى التحسين المستمر والابتكار في الممارسات المحاسبية لمعالجة الطبيعة الديناميكية والمعقدة لبيئة الأعمال.

الدراسة 3: تأثير هيكل الملكية على الإفصاح عن المخاطر: أدلة من الأردن

تبحث الدراسة التي أجراها مخلوف والغوشة (2020) في كيفية تأثير هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على ممارسات الإفصاح عن المخاطر في الشركات الأردنية. باستخدام تصميم البحث الكمي، أجرى الباحثون تحليل محتوى التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان. وقد تم اختيار هذه الطريقة لتقييم مدى ونوعية الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بهياكل الملكية وآليات حوكمة الشركات. وتشمل المتغيرات الرئيسية التي تم تحليلها في الدراسة تركيز الملكية، واستقلال مجلس الإدارة، ووجود أفراد الأسرة في مجلس الإدارة. وتكشف النتائج أن الشركات التي تتمتع

بملكية مركزة ودرجة أعلى من استقلال مجلس الإدارة تميل إلى اتباع ممارسات أفضل للإفصاح عن المخاطر. وعلى وجه التحديد، وجدت الدراسة أن الشركات التي لديها مساهمين مسيطرين أو مجالس إدارة تسيطر عليها عائلات غالباً ما أظهرت مستويات أقل من الشفافية في الإبلاغ عن المخاطر. وعلى العكس من ذلك، كانت الشركات التي تتمتع بهيكل مجلس إدارة أكثر تنوعاً واستقلالية أكثر ميلاً إلى الإفصاح عن المخاطر بشكل شامل. تم استخدام الأدوات الإحصائية مثل تحليل الانحدار لتحديد العلاقة بين هياكل الملكية ومستويات الكشف عن المخاطر. وأشار التحليل إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الإفصاح عن المخاطر. وفي المقابل، ارتبط التركيز العالي للملكية بشكل سلبي بممارسات الكشف عن المخاطر، مما يشير إلى أن تركيز الملكية قد يعيق الإبلاغ الشفاف. وتؤكد الدراسة على أهمية حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح عن المخاطر والشفافية. ومن خلال ضمان استقلالية مجالس الإدارة وتنوعها، يمكن للشركات تحسين ممارسات إدارة المخاطر وبناء ثقة المستثمرين. يوصي المؤلفون صانعي السياسات والهيئات التنظيمية في الأردن بتشجيع الممارسات التي تعزز استقلال مجلس الإدارة وتثبط تركيز الملكية لتعزيز الشفافية وتقليل عدم تناسق المعلومات في الأسواق المالية. يقدم بحث مخلوف والغوشة نظرة قيمة حول دور حوكمة الشركات في إدارة المخاطر. وهو يسلط الضوء على الحاجة إلى هياكل حوكمة قوية لضمان الكشف الشامل عن المخاطر، وهو أمر بالغ الأهمية لإدارة المخاطر بشكل فعال وحماية المستثمرين. وترتبط نتائج الدراسة بشكل خاص بالجهات التنظيمية والمستثمرين وقادة الشركات الذين يسعون إلى تعزيز شفافية الشركات ومعايير الحوكمة في الأردن..

الدراسة الرابعة: أثر الإفصاح الطوعي عن المخاطر على جودة الأصول وكفاية رأس المال والحساسية لمخاطر

السوق في البنوك التجارية الأردنية

تبحث الدراسة التجريبية للصمدوني (2020) في أثر الإفصاح الطوعي عن المخاطر على مقاييس الأداء المالي المختلفة في البنوك التجارية الأردنية. وتركز الدراسة على كيفية تأثير الشفافية في الإبلاغ عن المخاطر على جودة الأصول، وكفاية رأس المال، والحساسية لمخاطر السوق. وباستخدام تصميم البحث الكمي، تم جمع البيانات من التقارير السنوية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لقياس مستوى الإفصاح الطوعي عن المخاطر في التقارير السنوية للبنوك. وتشمل المقاييس الرئيسية التي تم تحليلها مؤشرات جودة الأصول، ونسب كفاية رأس المال، ومقاييس حساسية مخاطر السوق. وقد تم إخضاع البيانات للتحليل الإحصائي باستخدام نماذج الانحدار لتحديد العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر ومؤشرات الأداء المالي المختارة. وتكشف النتائج أن زيادة الإفصاح الطوعي عن المخاطر يرتبط بشكل إيجابي بتحسين جودة الأصول وارتفاع نسب كفاية رأس المال. وعلى وجه التحديد، فإن البنوك التي تقدم معلومات أكثر تفصيلاً عن المخاطر تميل إلى الحصول على مستويات أقل من القروض المتعثرة ورأس مال أقوى، مما يشير إلى صحة مالية أفضل بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، وجدت الدراسة أن تعزيز الإفصاح عن المخاطر يقلل من الحساسية لمخاطر السوق، مما يشير إلى أن ممارسات إعداد التقارير الشفافة تساعد البنوك على إدارة تقلبات السوق بشكل أكثر فعالية. استخدمت الدراسة عدة مقاييس للأداء المالي:

جودة الأصول: تقاس بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.

كفاية رأس المال: يتم تقييمه باستخدام نسبة كفاية رأس المال (CAR)، التي تقيم رأس مال البنك فيما يتعلق بأصوله المرجحة بالمخاطر.

حساسية مخاطر السوق: يتم تقييمها من خلال تحليل تقلب عوائد البنوك استجابة لتغيرات السوق.

تم استخدام تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات وتحديد قوة وأهمية العلاقات بين الإفصاح الطوعي عن المخاطر ومقاييس الأداء المالي.

يسلط البحث الضوء على الدور الحاسم للإفصاح الطوعي عن المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك التجارية. ومن خلال توفير معلومات مفصلة حول ممارسات إدارة المخاطر، يمكن للبنوك تحسين ثقة المستثمرين، وجذب المزيد من رأس المال، والتعامل بشكل أفضل مع حالات عدم اليقين في السوق. وتشير الدراسة إلى أنه ينبغي على الهيئات التنظيمية في الأردن تشجيع البنوك على تبني ممارسات أكثر شفافية للإبلاغ عن المخاطر لتعزيز النظام المالي العام. ويوصي الصمدوني البنوك بتعزيز ممارسات الإفصاح عن المخاطر من خلال اعتماد معايير وأطر إعداد التقارير الدولية، مثل المبادئ التوجيهية لبازل 3. بالإضافة إلى ذلك، تدعو الدراسة إلى برامج تدريب وتطوير منتظمة لإدارة البنوك لتحسين فهمهم وتنفيذهم لممارسات الإفصاح الشامل عن المخاطر. تقدم دراسة الصمدوني (2020) أدلة تجريبية قوية على

فوائد الإفصاح الطوعي عن المخاطر للبنوك التجارية الأردنية. ومن خلال تحسين الشفافية في الإبلاغ عن المخاطر، يمكن للبنوك تحقيق جودة أفضل للأصول، وكفاية رأس مال أقوى، وتقليل حساسية مخاطر السوق، مما يساهم في زيادة الاستقرار المالي والمرونة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

ترتكز الدراسة حول تأثير ممارسات رأس المال العامل على إدارة المخاطر والربحية في الشركات الصناعية الأردنية على العديد من المبادئ النظرية الرئيسية التي توفر إطاراً قوياً لفهم العلاقات بين الممارسات المالية، وإدارة المخاطر، والأداء التنظيمي. وفيما يلي سيتطرق الباحث إلى بعض النظريات التي ساهمت في تأسيس المفاهيم الرئيسية في هذه الدراسة.

نظرية إدارة رأس المال العامل

تؤكد نظرية إدارة رأس المال العامل على الإدارة الفعالة لأصول الشركة والتزاماتها قصيرة الأجل لضمان الكفاءة التشغيلية والاستقرار المالي. الهدف الأساسي هو الحفاظ على التوازن الأمثل بين مكونات رأس المال العامل - النقد، وحسابات القبض، والمخزون، والحسابات الدائنة - لتقليل تكلفة رأس المال وزيادة الربحية إلى أقصى حد. تضمن الإدارة الفعالة لرأس المال العامل قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مع الاستثمار في فرص النمو دون مواجهة مشكلات السيولة. وتؤكد هذه النظرية ضرورة إدارة مكونات رأس المال العامل بشكل فعال لتعزيز أداء الشركة وتخفيف المخاطر المالية (Deloof، 2003؛ Shin & Soenen، 1998).

تعد الإدارة الفعالة للنقد أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على السيولة وضمان قدرة الشركة على تلبية نفقاتها اليومية. ويساعد تحسين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة على الحفاظ على سيولة كافية دون الاحتفاظ بأموال نقدية خاملة مفرطة يمكن استثمارها في مكان آخر لتحقيق عوائد أعلى (Baños-Caballero, García-Teruel, & Martínez-).

(Solano, 2014). تعد الإدارة السليمة للمخزون عنصراً رئيسياً آخر، حيث تعمل على موازنة التكاليف المرتبطة بالاحتفاظ بالمخزون مقابل فوائد تلبية طلب العملاء. يؤدي المخزون الزائد إلى ربط رأس المال وزيادة تكاليف التخزين، في حين أن المخزون القليل جداً يمكن أن يؤدي إلى نفاد المخزون وخسارة المبيعات (Rajagopalan & Malhotra, 2001;). تتضمن إدارة الحسابات المدينة وضع سياسات ائتمانية تعمل على زيادة المبيعات إلى الحد الأقصى مع تقليل مخاطر الديون المعدومة. تعمل الإدارة الفعالة للذمم المدينة على تحسين التدفق النقدي وتقليل مخاطر السيولة (Petersen & Rajan, 1997). على العكس من ذلك، تتضمن إدارة الحسابات الدائنة تحسين توقيت الدفع للموردين لتحسين التدفق النقدي دون الإضرار بالعلاقات. يمكن أن يوفر تأخير الدفعات فوائد سيولة قصيرة الأجل ولكنه قد يؤدي إلى فرض عقوبات أو توتر العلاقات مع الموردين إذا تمت إدارتها بشكل سيء (Ng, Smith, & Smith, 1999).

تعتبر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل مثل دورة التحويل النقدي (CCC) والمخزون في الوقت المناسب (JIT) مفيدة في هذا الصدد. يقيس CCC الوقت المستغرق لتحويل الاستثمارات في المخزون والموارد الأخرى إلى تدفقات نقدية من المبيعات، ويشير CCC الأقصر إلى إدارة أكثر كفاءة لرأس المال العامل (Lazaridis & Tryfonidis, 2006). تعمل أنظمة مخزون JIT، التي تعمل على مواءمة طلبات المواد الخام مع جداول الإنتاج، على تقليل تكاليف الاحتفاظ وتحسين التدفق النقدي (Chen, Frank, & Wu, 2005). إن وضع سياسات قوية لإدارة الائتمان لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تقليل الديون المعدومة وتحسين التحصيل النقدي (Petersen & Rajan, 1997).

تدعم الأدلة التجريبية أهمية إدارة رأس المال العامل في تعزيز أداء الشركة. على سبيل المثال، وجد ديلوف (2003) وجود علاقة هامة بين CCC الأقصر والربحية الأعلى في الشركات البلجيكية. أظهر بانيوس-كابليرو، وغارسيا-تيرويل،

ومارتينيز-سولانو (2014) أن الإدارة المثلى لرأس المال العامل تعزز قيمة الشركة من خلال تحسين السيولة وتقليل القيود المالية. وتسلط الدراسات الحديثة، مثل تلك التي أجراها أكتاس، وكروسي، وبيتميزاس (2015)، الضوء على الطبيعة الديناميكية لإدارة رأس المال العامل، مما يدل على أن الشركات تعدل ممارساتها استجابة للدورات الاقتصادية. درس موسى (2019) تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة، وخلص إلى أن الممارسات الفعالة أمر بالغ الأهمية للصحة المالية ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. قدم كناور وورمان (2013) أدلة على أن الاستراتيجيات الخاصة بالقطاعات ضرورية لإدارة رأس المال العامل الأمثل. على الرغم من الفوائد، غالبًا ما تواجه الشركات تحديات في تنفيذ ممارسات رأس المال العامل الأمثل، مثل التنبؤ الدقيق بالطلب، وإدارة العلاقات مع الموردين، ومواءمة الممارسات مع استراتيجية العمل الشاملة. يمكن للأبحاث المستقبلية استكشاف تكامل التقنيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، في تعزيز ممارسات إدارة رأس المال العامل. ومن الممكن أن توفر هذه التقنيات توقعات أكثر دقة للطلب، وتحسين مستويات المخزون، وتبسيط عمليات حسابات القبض والدفع، وبالتالي زيادة تحسين كفاءة وفعالية إدارة رأس المال العامل.

نظرية إدارة المخاطر

تتمحور نظرية إدارة المخاطر حول عمليات تحديد المخاطر وتقييمها وترتيب أولوياتها، تليها جهود منسقة لتقليل احتمالية وتأثير الأحداث المؤسفة ومراقبتها والسيطرة عليها. وتؤكد هذه النظرية على أهمية التخطيط الاستراتيجي وآليات الرقابة القوية في تخفيف المخاطر المالية والتشغيلية، وبالتالي المساهمة في استقرار واستدامة المنظمات (COSO, 2004; Jorion, 2007). الهدف من إدارة المخاطر هو التأكد من قدرة الشركة على تحقيق أهدافها مع إدارة التهديدات المحتملة التي قد تعيق تقدمها.

تتضمن إدارة المخاطر نهجًا منظمًا لإدارة حالات عدم اليقين والتهديدات المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الصحة المالية للمؤسسة والكفاءة التشغيلية والنجاح العام. وهو يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر، وتحديد أولويات المخاطر، وتخفيف المخاطر، ومراقبة المخاطر (هوبكينز، 2018). تساعد الإدارة الفعالة للمخاطر المؤسسات على توقع المشكلات المحتملة وتنفيذ استراتيجيات للتخفيف من تأثيرها، وبالتالي تعزيز عمليات صنع القرار والمرونة التنظيمية.

الخطوة الأولى في إدارة المخاطر هي تحديد المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على المنظمة. يتضمن ذلك تحليل البيئات الداخلية والخارجية لاكتشاف أي عوامل قد تشكل تهديدًا. بمجرد تحديدها، يتم تقييم المخاطر بناءً على احتمالية حدوثها وتأثيرها المحتمل. تُستخدم أدوات مثل مصفوفات المخاطر وتحليل SWOT (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات) بشكل شائع لتقييم المخاطر (Hillson & Murray-Webster, 2007). ويساعد هذا التقييم في تحديد أولويات المخاطر، مما يسمح للمؤسسات بالتركيز على التهديدات الأكثر خطورة.

بعد تحديد المخاطر وتقييمها، يجب على المنظمات تطوير استراتيجيات للتخفيف منها والسيطرة عليها. ويمكن أن يشمل ذلك تجنب المخاطر، والحد من المخاطر، وتقاسم المخاطر (على سبيل المثال، من خلال التأمين)، وقبول المخاطر. ويعتمد اختيار الاستراتيجية على طبيعة المخاطر ومدى تحمل المنظمة للمخاطر (لام، 2014). يتضمن تنفيذ هذه الاستراتيجيات وضع السياسات والإجراءات والضوابط لإدارة المخاطر بشكل فعال. تضمن المراقبة والمراجعة المنتظمة أن تظل ممارسات إدارة المخاطر ذات صلة وفعالة مع مرور الوقت.

تعمل العديد من الأطر والنماذج على توجيه ممارسات إدارة المخاطر، بما في ذلك إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) الخاص بـ COSO ومعيار ISO 31000. ويوفر إطار عمل COSO ERM نهجًا شاملاً لإدارة المخاطر، مع التركيز على تكامل إدارة المخاطر مع استراتيجية الأعمال والأداء. وهو يحدد مبادئ تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها، مما يضمن دمج إدارة المخاطر في ثقافة المنظمة وعملياتها (COSO, 2004). وبالمثل، يقدم معيار ISO 31000 إرشادات ومبادئ لإدارة المخاطر بشكل فعال، مع التركيز على خلق القيمة وحمايتها من خلال نهج منظم ومنضبط لإدارة المخاطر (ISO, 2018).

وقد أثبتت الدراسات التجريبية أهمية ممارسات إدارة المخاطر القوية في تعزيز الأداء التنظيمي والمرونة. على سبيل المثال، وجدت دراسة أجراها Beasley و Clune و Hermanson (2005) أن المنظمات التي تتمتع بممارسات ناضجة لإدارة المخاطر المؤسسية تواجه عددًا أقل من المفاجآت والأزمات، مما يؤدي إلى تحسين الأداء وثقة أصحاب المصلحة. وبالمثل، يسلط البحث الذي أجراه نوكو وستولز (2006) الضوء على أن الإدارة الفعالة للمخاطر تساعد الشركات على تجاوز حالات عدم اليقين، مما يقلل من احتمال حدوث ضائقة مالية وتعزيز الاستدامة على المدى الطويل.

تستمر الدراسات الحديثة في التأكيد على أهمية أنظمة إدارة المخاطر الشاملة. يدرس لوندكفيست (2014) فعالية أنظمة إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، ويجد أن الأطر الشاملة تقلل بشكل كبير من تأثير الأزمات المالية. يبحث بروميلي وماكشين وناير وروستامبيكوف (2015) في العلاقة بين إدارة المخاطر وأداء الشركة، ويقدمون أدلة على أن الاستراتيجيات الاستباقية تؤدي إلى نتائج مالية أفضل واستقرار تشغيلي. يستكشف فريجو وأندرسون (2011) تكامل إدارة المخاطر مع التخطيط الاستراتيجي، بحجة أن مواءمة إدارة المخاطر مع الأهداف الإستراتيجية يعزز عملية صنع القرار وخفة الحركة التنظيمية.

في حين أن فوائد الإدارة الفعالة للمخاطر موثقة جيداً، إلا أن المؤسسات غالباً ما تواجه تحديات في تنفيذ أنظمة قوية. وتشمل هذه التحديات محدودية الموارد، ونقص الخبرة، ومقاومة التغيير. يمكن أن تستكشف الأبحاث المستقبلية دور التقنيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، في تعزيز ممارسات إدارة المخاطر. تتمتع هذه التقنيات بالقدرة على توفير تنبؤات أكثر دقة للمخاطر، وأتمتة عمليات التقييم، وتحسين الكفاءة العامة لأنظمة إدارة المخاطر.

نظرية الوكالة

تستكشف نظرية الوكالة العلاقة بين المديرين (المالكين) والوكلاء (المديرين) داخل الشركة، مع التركيز على حل المشكلات التي تنشأ من الأهداف غير المتوافقة أو اختلاف مستويات النفور من المخاطرة (جنسن وميكلينج، 1976). تفترض هذه النظرية أن تضارب المصالح يحدث عندما لا يتصرف الوكلاء بما يخدم مصالح المديرين، مما يؤدي إلى تكاليف الوكالة. وتشمل هذه التكاليف نفقات المراقبة من قبل الموكل، وتكاليف السندات من قبل الوكيل، والخسارة المتبقية بسبب اختلاف المصالح. في سياق إدارة رأس المال العامل وإدارة المخاطر، تشير نظرية الوكالة إلى أن المديرين قد يفضلون استراتيجيات رأس المال العامل الأكثر عدوانية لتعزيز الأداء على المدى القصير، مما قد يزيد من المخاطر التي تواجهها الشركة. وينشأ هذا التفضيل لأن المديرين يتم تحفيزهم في كثير من الأحيان على أساس الأداء المالي قصير الأجل، مما قد يتعارض مع هدف تعظيم القيمة على المدى الطويل للمالكين. ولذلك، فإن مواءمة مصالح المديرين مع مصالح المالكين من خلال الحوافز والضوابط المناسبة أمر بالغ الأهمية لإدارة المخاطر بشكل فعال (فاما وجنسن، 1983).

تسلط نظرية الوكالة الضوء على الصراعات المتأصلة بين المديرين (الوكلاء) والمساهمين (المديرين). وقد يكون لدى المديرين دوافع شخصية لا تتوافق مع المصالح الفضلى للمساهمين، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات تزيد من منفعتهم

إلى الحد الأقصى بدلاً من قيمة الشركة. على سبيل المثال، قد ينخرط المديرون في بناء الإمبراطورية، ويسعون إلى تحقيق النمو من خلال زيادة الاستثمار والاقتراض، مما قد يؤدي إلى زيادة مستويات المخاطر (Shleifer & Vishny, 1997). ويتطلب هذا الاختلال وجود آليات لمواءمة مصالح الوكلاء ومديري المدارس، مما يضمن مساهمة الإجراءات الإدارية في تعظيم ثروة المساهمين. أحد الحلول الرئيسية لمشاكل الوكالات هو تنفيذ آليات الرصد. وتشمل هذه الضوابط الداخلية ولجان التدقيق وأنظمة تقييم الأداء التي تشرف على الإجراءات الإدارية. بالإضافة إلى ذلك، فإن توفير الحوافز مثل التعويضات المستندة إلى الأداء، وخيارات الأسهم، والمكافآت يمكن أن يؤدي إلى مواءمة مصالح المديرين مع مصالح المساهمين (أيزنهاردت، 1989). وتضمن مثل هذه الحوافز مكافأة المديرين على تحقيق الأهداف الإستراتيجية طويلة المدى التي تعزز قيمة المساهمين.

تعتبر هياكل حوكمة الشركات الفعالة ضرورية للتخفيف من مشاكل الوكالة. تتضمن أطر الحوكمة القوية مجلس إدارة يمكنه مراقبة وتوجيه القرارات الإدارية بشكل فعال. ويلعب المديرون المستقلون دورًا حاسمًا في توفير الرقابة غير المتحيزة وحماية مصالح المساهمين. تشير الأبحاث إلى أن الشركات التي تتمتع بهياكل حوكمة قوية تكون أفضل في مواءمة الإجراءات الإدارية مع مصالح المساهمين، وتقليل تكاليف الوكالة، وتحسين الأداء العام للشركة (Brown, Beekes, & Verhoeven, 2011). لقد دعمت الدراسات التجريبية باستمرار أهمية نظرية الوكالة في تفسير سلوك الشركات. على سبيل المثال، وجد كور وهولتهاوزن ولاركر (1999) أن الشركات التي تعاني من مشاكل أكبر في الوكالة تميل إلى الحصول على تعويضات تنفيذية أعلى، مما يعكس الحاجة إلى حوافز أعلى لمواءمة المصالح. وبالمثل، أظهر البحث الذي أجراه هارتزل وستاركس (2003) أن المستثمرين المؤسسيين يمكنهم مراقبة الإدارة بشكل فعال، وخفض تكاليف الوكالة وتحسين أداء الشركة.

تستمر الدراسات الحديثة في التأكيد على أهمية الإدارة القوية في التخفيف من صراعات الوكالات. يدرس أغيليرا وديسندر وكاباش-كاسترو (2012) تأثير حوكمة الشركات على أداء الشركات، مع تسليط الضوء على أهمية استقلال مجلس الإدارة وحقوق المساهمين. ويبحث بهجت وبولتون (2008) في العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الشركات، ويقدمان أدلة على أن الشركات ذات الإدارة الجيدة والتي تتمتع بهياكل مجلس إدارة قوية وآليات مراقبة فعالة تحقق نتائج مالية أفضل. يستكشف أرمسترونج وغواي وويبر (2010) دور التعويضات التنفيذية في مواءمة الحوافز الإدارية مع مصالح المساهمين، ويجدون أن الأجر على أساس الأداء يمكن أن يخفف بشكل فعال من مشاكل الوكالة. على الرغم من الدعم النظري والتجريبي لنظرية الوكالة، لا تزال هناك تحديات في المواءمة الكاملة لمصالح المديرين والمساهمين. ويشمل ذلك تصميم حزم التعويضات المثلى، ومراقبة الإجراءات الإدارية بشكل فعال، والتأكد من أن هياكل الحوكمة قوية وقابلة للتكيف مع بيئات الأعمال المتغيرة. يمكن أن تستكشف الأبحاث المستقبلية تأثير ممارسات الإدارة المتطورة والتغييرات التنظيمية على تخفيف صراعات الوكالات. بالإضافة إلى ذلك، فإن دور التقنيات الناشئة، مثل blockchain والذكاء الاصطناعي، في تعزيز الشفافية وخفض تكاليف الوكالات يمكن أن يكون مجالاً واعدًا لمزيد من التحقيق.

المنهجية وطرق البحث:

يعرض هذا القسم طرق البحث المستخدمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلة البحث. سيتم استخدام النهج الكمي لتقديم تحليل شامل لممارسات إدارة المخاطر في LahabStat.

إن تصميم البحث لهذه الدراسة هو منهج دراسة الحالة، مع التركيز على إحصائية لهب كوحدة تحليل واحدة. تم اختيار هذا النهج بسبب ملاءمته لاستكشاف الظواهر المعاصرة بشكل متعمق ضمن سياقات الحياة الواقعية، خاصة عندما لا تكون الحدود بين الظاهرة والسياق واضحة.

وسيشمل جمع البيانات كلا من المصادر الأولية والثانوية. سيتم جمع البيانات الأولية من خلال المسوحات المنظمة. سيتم إجراء استبيان منظم على مجموعة واسعة من الموظفين في LahabStat لجمع بيانات كمية عن تصوراتهم حول ممارسات إدارة المخاطر في الشركة. سيتضمن المسح أسئلة تتعلق بتحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها. سيتم جمع البيانات الثانوية من خلال تحليل الوثائق ومراجعة الأدبيات. ستتم مراجعة الوثائق ذات الصلة، مثل تقارير الشركة وسياسات إدارة المخاطر ومعايير الصناعة (على سبيل المثال، ISO 31000:2018)، للحصول على نظرة ثاقبة حول إطار وممارسات إدارة المخاطر في LahabStat. سيتم إجراء مراجعة شاملة للأدبيات الموجودة حول إدارة المخاطر في قطاع التكنولوجيا وتحليلات البيانات لوضع النتائج في سياقها ودعم التحليل.

وسيشمل تحليل البيانات أساليب كمية. سيتم استخدام الإحصائيات الوصفية لتلخيص ردود الاستبيان وتقديم نظرة عامة على تصورات الموظفين حول ممارسات إدارة المخاطر في LahabStat. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إجراء إحصائيات استنتاجية، مثل اختبارات t واختبارات كاي مربع، لفحص العلاقات بين المتغيرات المختلفة المتعلقة بممارسات وتصورات إدارة المخاطر.

للتأكد من صحة وموثوقية الدراسة، سيتم تنفيذ تدابير متعددة. سيتم استخدام التثليث للتحقق من النتائج من مصادر بيانات متعددة (المسوحات، تحليل الوثائق)، مما يوفر فهمًا أكثر شمولاً لممارسات إدارة المخاطر في

LahabStat. سيتم اختبار أداة الاستطلاع بشكل تجريبي مع مجموعة صغيرة من الموظفين لضمان وضوح الأسئلة وملاءمتها وموثوقيتها.

وسيتم الالتزام بالاعتبارات الأخلاقية طوال عملية البحث. سيتم إعلام جميع المشاركين بالغرض من الدراسة وحقوقهم وكيفية استخدام بياناتهم. سيتم الحصول على موافقة مستنيرة من جميع المشاركين. سيتم الحفاظ على سرية المشاركين ومعلومات الشركة الحساسة من خلال إخفاء هوية البيانات وتخزينها بشكل آمن. ستكون المشاركة في الدراسة طوعية، وسيكون للمشاركين الحق في الانسحاب في أي وقت دون أي عواقب. ومن خلال استخدام أساليب البحث هذه، تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل مفصل وموثوق لممارسات إدارة المخاطر في LahabStat، وتقديم توصيات قيمة للتحسين.

أدوات الدراسة :

سيتم اختيار عينة الدراسة بعناية لضمان تحليل تمثيلي وشامل لممارسات إدارة المخاطر في LahabStat. وستشمل العينة موظفين من مختلف الأقسام والمستويات داخل المنظمة لالتقاط مجموعة واسعة من وجهات النظر والخبرات.

حجم العينة واختيارها

سيتم تحديد حجم العينة بناءً على العدد الإجمالي للموظفين في LahabStat وضرورة تحقيق دلالة إحصائية في التحليل. سيتم اختيار حجم العينة المستهدف الذي يبلغ حوالي 100 موظف لضمان مجموعة بيانات قوية وموثوقة. ويتم اختيار حجم العينة هذا لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى جمع بيانات شاملة والاعتبارات العملية المتعلقة بالوقت وقيود الموارد.

طريقة أخذ العينات

سيتم استخدام طريقة أخذ العينات العشوائية الطبقية لضمان تمثيل المجموعات المختلفة داخل المنظمة بشكل مناسب. سيتم تقسيم السكان إلى طبقات بناءً على الخصائص ذات الصلة مثل القسم والدور الوظيفي ومستوى الأقدمية. سيتم بعد ذلك سحب عينات عشوائية من كل طبقة للتأكد من أن العينة النهائية تمثل المنظمة بأكملها. سيساعد هذا النهج في التقاط وجهات نظر متنوعة حول ممارسات إدارة المخاطر عبر المجالات الوظيفية المختلفة.

معايير الاشتمال

معايير الاشتمال لعينة الدراسة هي كما يلي:

1. الحالة الوظيفية: سيتم تضمين الموظفين الحاليين في LahabStat فقط في العينة.
2. القسم: سيتم ضم موظفين من جميع الأقسام (مثل تكنولوجيا المعلومات، والمالية، والعمليات، والموارد البشرية، وإدارة المخاطر) للحصول على رؤية شاملة لممارسات إدارة المخاطر.
3. الدور الوظيفي: سيتم تضمين كل من الموظفين الإداريين وغير الإداريين لفهم كيفية إدراك إدارة المخاطر وتنفيذها على المستويات التنظيمية المختلفة.
4. المدة: سيتم تضمين الموظفين الذين لديهم سنة واحدة على الأقل من الخبرة في LahabStat للتأكد من أن المشاركين لديهم المعرفة الكافية بممارسات إدارة المخاطر في الشركة.

إجراءات جمع البيانات

سيتم اختيار المشاركين بناءً على طريقة أخذ العينات العشوائية الطبقية الموضحة أعلاه. سيتم إرسال الدعوات للمشاركة في الدراسة إلكترونياً، مع الاستبيان المنظم. سيتم إعلام المشاركين بالغرض من الدراسة، والطبيعة التطوعية

لمشاركتهم، والتدابير المتخذة لضمان السرية وأمن البيانات. سيتم إرسال تذكيرات للمتابعة لزيادة معدلات الاستجابة إلى أقصى حد وضمان الحصول على عينة تمثيلية.

ومن خلال اختيار عينة تمثيلية من الموظفين من مختلف الإدارات والمستويات داخل LahabStat بعناية، تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل شامل ودقيق لممارسات إدارة المخاطر في الشركة. سيضمن هذا النهج أن تكون النتائج والتوصيات ذات صلة وقابلة للتطبيق في جميع أنحاء المنظمة.

المعالجة الإحصائية للبيانات

— SPSS (حزمة البرمجيات الإحصائية للعلوم الاجتماعية):

سيكون SPSS البرنامج الرئيسي المستخدم لتحليل البيانات الكمية. هذا البرنامج مناسب جدًا للتعامل مع مجموعات البيانات الكبيرة وإجراء مجموعة من التحليلات الإحصائية. تشمل الوظائف الرئيسية لـ SPSS في هذه الدراسة ما يلي:

— الإحصاءات الوصفية: لتلخيص ووصف الميزات الرئيسية للبيانات التي تم جمعها. سيتم حساب المقاييس مثل المتوسط، الوسيط، النمط، الانحراف المعياري، وتوزيعات التكرار لتوفير نظرة عامة على تصورات المستجيبين حول ممارسات إدارة المخاطر.

— الإحصاءات الاستدلالية: لاستخلاص استنتاجات حول المجتمع الأكبر بناءً على بيانات العينة. سيتم استخدام اختبارات مثل اختبار t، واختبار كاي تربيع، وتحليل التباين (ANOVA) لتحديد ما إذا كانت هناك فروق أو علاقات ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات (مثل بين الأقسام المختلفة أو الأدوار الوظيفية وتصوراتهم حول إدارة المخاطر).

حدود الدراسة :

تشمل حدود هذه الدراسة عدة أبعاد رئيسية لتقديم تحليل شامل لممارسات إدارة المخاطر في شركة LahabStat. تشمل

المجالات الرئيسية للتركيز ما يلي:

1. **الحد التنظيمي:** ستركز الدراسة على شركة LahabStat ، وهي شركة مقرها في عمان، الأردن. ستشمل

الدراسة مختلف الأقسام والمستويات داخل الشركة لالتقاط رؤية شاملة لممارسات إدارة المخاطر بداخلها.

2. **الحد الجغرافي:** سيتم تقييد البحث على عمليات LahabStat داخل الأردن، وتحديدًا في عمان. سيسمح هذا

التركيز الجغرافي بإجراء فحص دقيق لممارسات إدارة المخاطر المحلية للشركة.

3. **الحد الزمني:** ستركز الدراسة على ممارسات إدارة المخاطر الحالية في LahabStat ، مع التركيز على البيانات

والاستراتيجيات الحديثة المعمول بها. قد يتم مراجعة البيانات التاريخية حسب الحاجة لتوفير السياق

وتحديد الاتجاهات.

4. **الحد الموضوعي:** تشمل الموضوعات الرئيسية للدراسة التعرف على المخاطر وتصنيفها، وتقييم إطار عمل

إدارة المخاطر، وتقييم استراتيجيات التخفيف من المخاطر، ومواءمة الممارسات مع المعايير الدولية، وتحديد

مجالات التحسين.

5. **الحد المنهجي:** ستستخدم الدراسة أساليب البحث الكمي، بما في ذلك الاستبيانات المنظمة وتحليل الوثائق،

لجمع البيانات وتحليلها. سيتم إجراء التحليل باستخدام برامج إحصائية مثل SPSS.

1. Abu Afifa, M. M., & Saleh, I. (2021). Management accounting systems effectiveness, perceived environmental uncertainty and enterprise risk management: evidence from Jordan. *Journal of Accounting & Organizational Change*, 17(5), 704-727. <https://doi.org/10.1108/JAOC-10-2020-0165>
2. Abu Kwaik, N., Sweis, R., Allan, B., & Sweis, G. (2023). Factors Affecting Risk Management in Industrial Companies in Jordan. *Administrative Sciences*, 13(5), 132. <https://doi.org/10.3390/admsci13050132>
3. Aguilera, R. V., Desender, K. A., & Kabbach-Castro, L. R. (2012). A configurational approach to comparative corporate governance. In T. Clarke & D. Branson (Eds.), *The SAGE Handbook of Corporate Governance* (pp. 379-400). SAGE Publications.
4. Aktas, N., Croci, E., & Petmezas, D. (2015). Is working capital management value-enhancing? Evidence from firm performance and investments. *Journal of Corporate Finance*, 30, 98-113.
5. Armstrong, C. S., Guay, W. R., & Weber, J. P. (2010). The role of information and financial reporting in corporate governance and debt contracting. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2-3), 179-234.
6. Baños-Caballero, S., García-Teruel, P. J., & Martínez-Solano, P. (2014). Working capital management, corporate performance, and financial constraints. *Journal of Business Research*, 67(3), 332-338.
7. Bashatweh, A. D., & Ahmed, E. Y. (2021). The effect of voluntary risk disclosure on assets quality, capital adequacy, and sensitivity to market risk—an empirical study on commercial banks in Jordan. In *The Importance of New Technologies and Entrepreneurship in Business Development: In The Context of Economic Diversity in*

Developing Countries: The Impact of New Technologies and Entrepreneurship on Business Development (pp. 1328-1340). Springer International Publishing.

8. Beasley, M. S., Clune, R., & Hermanson, D. R. (2005). Enterprise risk management: An empirical analysis of factors associated with the extent of implementation. *Journal of Accounting and Public Policy*, 24(6), 521-531.
9. Bhagat, S., & Bolton, B. (2008). Corporate governance and firm performance. *Journal of Corporate Finance*, 14(3), 257-273.
10. Bromiley, P., McShane, M., Nair, A., & Rustambekov, E. (2015). Enterprise risk management: Review, critique, and research directions. *Long Range Planning*, 48(4), 265-276.
11. Brown, P., Beekes, W., & Verhoeven, P. (2011). Corporate governance, accounting and finance: A review. *Accounting & Finance*, 51(1), 96-172.
12. Chen, H., Frank, M. Z., & Wu, O. Q. (2005). What actually happened to the inventories of American companies between 1981 and 2000? *Management Science*, 51(7), 1015-1031.
13. Core, J. E., Holthausen, R. W., & Larcker, D. F. (1999). Corporate governance, chief executive officer compensation, and firm performance. *Journal of Financial Economics*, 51(3), 371-406.
14. COSO. (2004). *Enterprise Risk Management—Integrated Framework*. Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.
15. Deloof, M. (2003). Does working capital management affect profitability of Belgian firms? *Journal of Business Finance & Accounting*, 30(3-4), 573-588.
16. Eisenhardt, K. M. (1989). Agency theory: An assessment and review. *Academy of Management Review*, 14(1), 57-74.

17. Fama, E. F., & Jensen, M. C. (1983). Separation of ownership and control. *Journal of Law and Economics*, 26(2), 301-325.
18. Frigo, M. L., & Anderson, R. J. (2011). What is strategic risk management? *Strategic Finance*, 92(10), 21-22.
19. Hartzell, J. C., & Starks, L. T. (2003). Institutional investors and executive compensation. *Journal of Finance*, 58(6), 2351-2374.
20. Hillson, D., & Murray-Webster, R. (2007). *Understanding and Managing Risk Attitude*. Gower Publishing, Ltd.
21. Hopkin, P. (2018). *Fundamentals of Risk Management: Understanding, Evaluating, and Implementing Effective Risk Management*. Kogan Page Publishers.
22. ISO. (2018). *ISO 31000:2018 - Risk management -- Guidelines*. International Organization for Standardization.
23. ISO. (2018). *ISO 31000:2018 Risk Management—Guidelines*. International Organization for Standardization.
24. Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs, and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305-360.
25. Jorion, P. (2007). *Value at Risk: The New Benchmark for Managing Financial Risk*. McGraw-Hill.
26. Knauer, T., & Wöhrmann, A. (2013). Working capital management and firm profitability. *Journal of Management Control*, 24(1), 77-87.
27. Lam, J. (2014). *Enterprise Risk Management: From Incentives to Controls*. Wiley.
28. Lazaridis, I., & Tryfonidis, D. (2006). Relationship between working capital management and profitability of listed companies in the Athens Stock Exchange. *Journal of Financial Management and Analysis*, 19(1), 26-35.

29. Lundqvist, S. A. (2014). An exploratory study of enterprise risk management: Pillars of ERM. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 29(3), 393-429.
30. Makhlouf, M. H., & Al-Ghosheh, D. (2022, March). The Impact of Ownership Structure on Risk Disclosure: Evidence from Jordan. In *International Conference on Business and Technology* (pp. 438-448). Cham: Springer International Publishing.
31. Moussa, A. A. (2019). The impact of working capital management on SMEs profitability in emerging markets: Evidence from Egypt. *Journal of Business and Retail Management Research*, 13(1), 85-98.
32. Ng, C. K., Smith, J. K., & Smith, R. L. (1999). Evidence on the determinants of credit terms used in interfirm trade. *The Journal of Finance*, 54(3), 1109-1129.
33. Nocco, B. W., & Stulz, R. M. (2006). Enterprise risk management: Theory and practice. *Journal of Applied Corporate Finance*, 18(4), 8-20.
34. Petersen, M. A., & Rajan, R. G. (1997). Trade credit: Theories and evidence. *The Review of Financial Studies*, 10(3), 661-691.
35. Rajagopalan, S., & Malhotra, A. (2001). Have US manufacturing inventories really decreased? An empirical study. *Manufacturing & Service Operations Management*, 3(1), 14-24.
36. Shin, H. H., & Soenen, L. (1998). Efficiency of working capital management and corporate profitability. *Financial Practice and Education*, 8, 37-45.
37. Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1997). A survey of corporate governance. *Journal of Finance*, 52(2), 737-783.